BLACKBIRD FOR TRAINING

المحاسبة والمراقبة المالية

1 – 5 March 2027

ليون (فرنسا)



المحاسبة والمراقبة المالية

المرجع: 356550_3255940 **التاريخ:** 1 – 5 March 2027 **المكان:** ليون (فرنسا) **الرسوم:** GBP 5200

مقدمة

تمثل المحاسبة والمراقبة المالية منظومة متكاملة تهدف إلى تسجيل المعاملات المالية، وتحليل نتائجها، والتحقق من سلامة استخدام الموارد، ومتابعة مدى التزام المؤسسة بخططها وموازناتها وسياساتها المعتمدة. ولا تقتصر هذه المنظومة على إعداد القيود والقوائم المالية، بل تشمل تفسير البيانات، ومقارنة الأداء الفعلي بالمستهدف، وتحليل الانحرافات، وتقييم المخاطر، وتزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات دقيقة.

تحتاج المؤسسات الحكومية والخاصة إلى أنظمة محاسبية ورقابية قادرة على تقديم معلومات واضحة وفي الوقت المناسب. ويساعد ذلك على ضبط المصروفات، ومتابعة الإيرادات، وتحسين إدارة السيولة، ورفع كفاءة الموازنات، وتقليل الأخطاء، وتعزيز المساءلة والامتثال. كما تساهم المراقبة المالية في اكتشاف نقاط الضعف التشغيلية والمالية قبل تحولها إلى خسائر أو مشكلات رقابية يصعب معالجتها.

صُممت دورة المحاسبة والمراقبة المالية لتزويد المشاركين بفهم عملي للعلاقة بين الدورة المحاسبية، والتقارير المالية، والموازنات، والرقابة الداخلية، وقياس الأداء. وتتناول الدورة كيفية تنظيم المعلومات المالية، وإعداد التقارير الإدارية، وتحليل التكاليف والانحرافات، ومراقبة التدفقات النقدية، وتطوير مؤشرات مالية تساعد على تقييم النتائج وتحديد الإجراءات التصحيحية.

تستهدف الدورة المديرين الماليين، ورؤساء الحسابات، والمحاسبين، والمراقبين الماليين، والمراجعين، ومحللي الموازنات والتكاليف، وموظفي الخزانة، والعاملين في الرقابة الداخلية والامتثال وإدارة المخاطر. كما تناسب المديرين وقادة الفرق الذين يعتمدون على التقارير المالية في التخطيط ومتابعة الأداء واتخاذ القرارات.

أهداف الدورة

تهدف دورة المحاسبة والمراقبة المالية إلى تطوير قدرة المشاركين على استخدام المعلومات المحاسبية في المتابعة والرقابة وتحسين الأداء المؤسسي. وبنهاية الدورة، سيكون المشارك قادرًا على ما يلي.



- فهم دور المحاسبة والمراقبة المالية في دعم الإدارة والتخطيط واتخاذ القرار.
- تحليل الدورة المحاسبية وربطها بإعداد القوائم والتقارير المالية.
- التمييز بين المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية والمحاسبة التكاليفية والرقابة المالية.
- إعداد القيود المحاسبية والتسويات المتعلقة بالعمليات المالية الأساسية.
- تفسير قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.
- تحليل العلاقة بين الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات وحقوق الملكية.
- إعداد الموازنات التشغيلية والمالية وربطها بالأهداف المؤسسية.
- مقارنة الأداء الفعلي بالموازنة وتحديد الانحرافات المالية والتشغيلية.
- تحليل أسباب انحرافات الإيرادات والتكاليف والمصروفات والتدفقات النقدية.
- استخدام مؤشرات الأداء المالي لتقييم الربحية والسيولة والكفاءة والاستدامة.
- تصميم تقارير مالية وإدارية تدعم مستويات الإدارة المختلفة.
- تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية على المقبوضات والمدفوعات والمشتريات والأصول.
- اكتشاف الأخطاء ومؤشرات التجاوز والضعف الرقابي في العمليات المالية.
- تحسين التنسيق بين المالية والإدارات التشغيلية عند إعداد الموازنات والتقارير.
- إعداد خطة عملية لتعزيز المحاسبة والمراقبة المالية داخل المؤسسة.

محاور الدورة

اليوم الأول: أسس المحاسبة وإعداد المعلومات المالية.

- التعرف على أهداف المحاسبة والمراقبة المالية ودورهما داخل المؤسسة.
- فهم عناصر النظام المحاسبي والدورة المستندية وتدفق المعلومات المالية.
- تحليل المعادلة المحاسبية وتأثير العمليات على الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.
- تطبيق مبادئ التسجيل المزدوج وإعداد القيود المحاسبية الأساسية.
- مراجعة دفتر الأستاذ وميزان المراجعة والتسويات المحاسبية.
- فهم أسس الاعتراف بالإيرادات والمصروفات وفق أساس الاستحقاق.
- تنفيذ تمرين على تسجيل مجموعة من العمليات وإعداد ميزان مراجعة معدل.



اليوم الثاني: القوائم المالية والتحليل المالي.

- التعرف على مكونات قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.
- ربط الأرصدة المحاسبية بالقوائم المالية والإيضاحات المرتبطة بها.
- تحليل هيكل الأصول والالتزامات ومصادر التمويل.
- تقييم الإيرادات والمصروفات والربحية ونتائج الأنشطة التشغيلية.
- استخدام النسب المالية لقياس السيولة والربحية والكفاءة والمديونية.
- تحليل الاتجاهات والمقارنات بين الفترات والموازنات والوحدات التنظيمية.
- تطبيق دراسة حالة لتفسير قوائم مالية وتحديد نقاط القوة ومواطن المخاطر.

اليوم الثالث: الموازنات والتخطيط والرقابة على التكاليف.

- فهم دور الموازنات في التخطيط وتخصيص الموارد ومراقبة الأداء.
- إعداد موازنة الإيرادات والمصروفات والتكاليف التشغيلية.
- تطوير موازنة المشتريات والموارد البشرية والمصروفات الرأسمالية.
- إعداد الموازنة النقدية وتحديد الفترات التي تحتاج إلى تمويل أو إدارة فائض.
- التمييز بين التكاليف الثابتة والمتغيرة والمباشرة وغير المباشرة.
- استخدام تحليل التعادل وهامش المساهمة في دعم القرارات.
- تنفيذ تمرين متكامل لإعداد موازنة تشغيلية ونقدية مبسطة.

اليوم الرابع: تحليل الانحرافات والرقابة الداخلية.

- مقارنة النتائج الفعلية بالموازنة وتحديد الانحرافات الإيجابية والسلبية.
- تحليل انحرافات الإيرادات والكميات والأسعار والتكاليف والمصروفات.
- تحديد الأسباب التشغيلية والإدارية والمالية للانحرافات.
- تصميم إجراءات تصحيحية وربطها بالمسؤوليات والفترات الزمنية.
- تطبيق مبادئ الفصل بين المهام والصلاحيات والموافقات والمراجعة المستقلة.
- تقييم الضوابط المرتبطة بالنقد والمشتريات والمخزون والأصول والمدفوعات.
- إعداد تقرير انحرافات يوضح الأسباب والآثار والإجراءات المقترحة.



اليوم الخامس: التقارير الرقابية وقياس الأداء والتحسين.

- تحديد احتياجات الإدارة من التقارير المالية والإدارية الدورية.
- تصميم تقارير مختصرة تعرض النتائج والانحرافات والمخاطر والإجراءات المطلوبة.
- اختيار مؤشرات أداء مالية وتشغيلية تتناسب مع طبيعة المؤسسة.
- إعداد لوحات متابعة لقياس الربحية والسيولة والتكاليف والالتزام بالموازنة.
- استخدام البيانات المحاسبية في التنبؤ والتحليل ودعم القرارات.
- مراجعة دورة الإقفال المالي وتحديد فرص تقليل المدة ورفع الدقة.
- تنفيذ دراسة حالة ختامية وإعداد خطة تحسين للمحاسبة والمراقبة المالية.

لماذا يجب عليك حضور هذه الدورة؟ الايجابيات والسلبيات!

- تطوير فهم متكامل للعلاقة بين المحاسبة والتخطيط والمراقبة المالية.
- تحسين القدرة على إعداد وقراءة القوائم والتقارير المالية.
- رفع دقة تسجيل العمليات والتسويات والإقفال المحاسبي.
- تعزيز القدرة على إعداد الموازنات وربطها بخطط المؤسسة.
- تحسين تحليل الانحرافات وتحديد أسبابها وآثارها المالية.
- تطوير مهارات تقييم السيولة والربحية والكفاءة والالتزامات.
- تعزيز ضوابط الرقابة الداخلية وتقليل فرص الأخطاء والتجاوزات.
- تحسين جودة المعلومات المقدمة إلى الإدارة وأصحاب القرار.
- دعم التنسيق بين المالية والإدارات التشغيلية عند التخطيط والمتابعة.
- اكتساب أدوات قابلة للتطبيق في التقارير والموازنات والرقابة اليومية.

الخاتمة

تجمع المحاسبة والمراقبة المالية بين تسجيل المعلومات المالية وتحويلها إلى أداة للمتابعة والتحليل واتخاذ القرار. وتساعد المحاسبة على توثيق العمليات وقياس النتائج وإعداد القوائم، بينما تركز المراقبة المالية على مقارنة النتائج بالخطط، وتحليل الانحرافات، وتقييم الضوابط، وتحديد الإجراءات التصحيحية المناسبة.

تغطي الدورة المراحل الأساسية للدورة المحاسبية، بداية من المستندات والقيود ودفاتر الأستاذ، مرورًا بالتسويات وميزان المراجعة، ووصولاً إلى إعداد القوائم المالية. ويساعد هذا التسلسل المشاركين على فهم مصدر كل رقم يظهر في التقارير وكيفية التحقق من دقته واتساقه مع السجلات الداعمة.



كما تتناول الدورة تحليل القوائم والنسب والمؤشرات، بما يسمح بتقييم السيولة والربحية والكفاءة والمديونية. ولا يقتصر التحليل على حساب المؤشرات، بل يشمل تفسير أسباب التغير، وربط النتائج بالأنشطة التشغيلية، وتحديد المعلومات التي تحتاج إليها الإدارة لمعالجة المخاطر وتحسين الأداء.

ويشكل إعداد الموازنات جزءًا رئيسيًا من البرنامج، لأن الموازنة تمثل الرابط بين الأهداف والخطط والموارد المالية. ويتعلم المشاركون كيفية إعداد الموازنات التشغيلية والنقدية، وتحديد الافتراضات، وتحليل التكاليف، ومقارنة النتائج الفعلية بالمستهدف. كما يتناول البرنامج كيفية التمييز بين الانحرافات الناتجة عن تغير الأسعار أو الكميات أو مستويات النشاط.

وتوضح الدورة أن المراقبة المالية الفعالة لا تعتمد على اكتشاف الخطأ بعد وقوعه فقط. بل تحتاج إلى ضوابط وقائية، وفصل واضح بين المهام، ومستويات اعتماد مناسبة، ومراجعات مستقلة، وتقارير استثناء تركز على البنود ذات المخاطر المرتفعة. ويساعد ذلك على تقليل الأخطاء، وتحسين الامتثال، وتعزيز موثوقية المعلومات.

كما تركز الدورة على تطوير التقارير الإدارية ولوحات المتابعة، بحيث تقدم معلومات مختصرة وواضحة حول النتائج والانحرافات والمخاطر والتوقعات. ويتيح ذلك للإدارة التحرك في الوقت المناسب بدلاً من انتظار التقارير السنوية أو الاعتماد على بيانات تاريخية غير محدثة.

وبنهاية الدورة، يمتلك المشاركون إطارًا عمليًا لفهم العمليات المحاسبية، وإعداد الموازنات، وتحليل الأداء، وتطوير الضوابط والتقارير. ويساعد هذا الإطار المؤسسات على تحسين جودة البيانات، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز المساءلة، ودعم قرارات مالية وتشغيلية أكثر دقة.

